# الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ / تموز ١٩٥٤م


لم يترك الإسلام شاردة ولا واردة إلا وأنزل لها حكماً شرعياً، عرفه من عرفه، وجهله من جهله، ومسألة إقامة دولة الإسلام هي من أهم مسائل الدين والدنيا، بل هي تاج الفروض؛ لا يقوم كثير من فروض الإسلام وأحكامه بدونها، نص على ذلك علماء الإسلام قاطبة، قديمهم وحديثهم. لكن مسألة إعادتها لو زالت لم تشغل بال العلماء السابقين، لأنه لم يخطر على بال أحدهم يوماً أن يعيش المسلمون بغير حكم بالإسلام، فلما هدمت الخلافة بات من المحتّم والضروري أن يهبّ علماء الأمة ليبينوا للناس ضرورة إعادتها، والأحكام الشرعية المتعلقة بكيفية إعادتها، فقام حزب التحرير باستنباط الطريقة الشرعية الصحيحة لإعادة الخلافة، واتبعه في ذلك كثير من أبناء الأمة الإسلامية، ولا يزالون يغذّون السير في سبيل تلك الغاية حتى يأذن الله سبحانه بالنصر، وعسى أن يكون ذلك قريباً.


## اقرأ في هذا العدد:

- قمة المناخ في مراكش: ملهاة أممية في كازينو الرأسمالية...٢
- هل تجرؤ محكمة الجنايات الدولية على إدانة أمريكيين ارتكبوا جرائم حرب؟ ...٢
- ترويع المسلمين في ألمانيا بحجة حفظ الأمن مخالف للدستور ...٣
- اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة اعتراف بالعجز عن حماية المرأة وحفظ كرامتها! ...٤
- وجود طائرات أمريكية بدون طيار في تونس رب عذر أقبح من ذنب! ...٤



/rayahnewspaper @ht_alrayah /c/AlraiahNet

+AlraiahNet/posts /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ١ من ربيع الأول ١٤٣٨ هـ الموافق ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ مـ

الرائد الذي لا يكذب أهله

العدد: ١٠٦ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net


## كلمة العدد

### القصر الملكي المغربي بقفزات الديمقراطية يتحكم بالمشهد السياسي

**بقلم: محمد بن عبد الله**

عرف المغرب بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ثاني انتخابات برلمانية في ظل دستور ٢٠١١ وقد فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات وحصل على ١٢٥ مقعدا من أصل ٣٩٥ مقعدا هي إجمالي مقاعد مجلس النواب. واستقبل الملك يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ السيد عبد الإله بن كيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية وعينه بمقتضى الدستور رئيسا للحكومة وكلفه بتشكيل الحكومة الجديدة. إلا أنه وبعد مرور ما يزيد عن الأربعين يوما لم تتشكل الحكومة بعد ولم يستطع بن كيران تشكيل أغلبيته الحكومية وعرض حكومته الجديدة على الملك.

إن فشله إلى الآن في تشكيل الحكومة سببه ثلاثة أمور:

١. أن الأعراف المخزنية غير الدستورية تجعل جزءاً من الحكومة بتعيين مباشر من الملك كوزراء السيادة والوزراء المنتدبين وبشكل غير مباشر كالوزراء التكنوقراط والوزراء بغطاء حزبي مفروضٍ من القصر، والقصر لكي لا يظهر في الواجهة فهو يوكل لمستشاري الملك الإشراف على المفاوضات من وراء ستار بين رئيس الحكومة والأحزاب لكي تخرج وفق مراد القصر دون مساس بـ (الديمقراطية).

٢. أن نمط الاقتراع لا يمنح بن كيران الأغلبية المطلقة فهو مضطر للتحالف مع غيره من الأحزاب وهذه الأحزاب في مجملها لا تخالف أوامر القصر وغير مستعدة لإغضاب الملك.

٣. أن حزب العدالة والتنمية غير مرضي عنه في القصر وقد تعالت دعوات بعد أحداث ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ بحله ولولا ثورات الربيع العربي وحركة ٢٠ فبراير ما سمح للحزب بالفوز وتولي رئاسة الحكومة. وإن بقاءه رهين بحاجة القصر له لتمرير ما بقي من توصيات صندوق النقد الدولي ولضمان الاستقرار الداخلي، وبن كيران يدرك ذلك؛ ولهذا لا ينفك يقدم حزبه كصمام أمان وآخرها لما ارتفعت دعوات بالتظاهر احتجاجا على طحن محسن فكري بالحسيمة دعا بن كيران شبيبة حزبه لعدم المشاركة بالمظاهرات وقادوا حملة لثني الناس عن الاحتجاج لأن المظاهرات فتنة قد توصلنا لحال سوريا!

وعلى ضوء هذه الأسباب يفهم سير الأحداث ولماذا تعثر بن كيران. فبعد تكليف بن كيران بتشكيل الحكومة، عاد حزب الاستقلال ليتحالف معه، رغم خروجه من حكومة بن كيران السابقة مما هددها بالسقوط، ورغم وصفه لحزب العدالة والتنمية بالحزب الداعشي والموالي للإخوان المسلمين ومتناسيا كل ما قاله فيه وفي حزبه، وليكشف له عما سمي بمؤامرة الانقلاب على إرادة الشعب غداة الانتخابات بمشاركة حزب الأصالة والمعاصرة وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الاتحاد الاشتراكي حيث اتفقوا أن لا يمكنوا بن كيران من رئاسة الحكومة برفع مذكرة للملك بذلك، وقد حضر شباط الأمين العام لحزب الاستقلال للقاء لكنه رفض المؤامرة. ونظرا للتحالف القائم بين حزب العدالة والتنمية وحزب التقدم والاشتراكية فقد أصبح بن كيران أمام خيارين، أولهما أن يضم الاتحاد الاشتراكي للتحالف الحكومي وبالتالي تتشكل الحكومة من العدالة والتنمية وأحزاب الكتلة التاريخية، لكن الاتحاد لم يحسم أمره وقد أعلن بن كيران أنه شرط شروطا غير مقبولة، وثانيها أن يضم الأحرار والحركة الشعبية للتحالف الحكومي لكونهما حزبين من التحالف الحكومي السابق، إلا أن الحركة اصطفت خلف الأحرار والأحرار تحالف مع الاتحاد الدستوري وشرط استبعاد الاستقلال. مما جعل بن كيران أمام الباب المسدود

..... التتمة على الصفحة ٣

# القمة العربية الأفريقية الرابعة في مالابو ولقاء البشير وسلفاكير

**بقلم: إبراهيم عثمان أبو خليل***

في الثالث والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦م، انطلقت القمة العربية الأفريقية الرابعة في مالابو؛ عاصمة غينيا الاستوائية، بمشاركة (١٧) دولة عربية وأفريقية، وكان من أبرز القادة الذين حضروا هذه القمة، رئيس مصر عبد الفتاح السيسي، وعمر البشير رئيس السودان، وسلفاكير ميارديت رئيس جنوب السودان وغيرهم، وسط مقاطعة تسع دول عربية، احتجاجاً على وجود جبهة البوليساريو، حيث انسحبت السعودية، والإمارات، والبحرين، وقطر، وسلطنة عمان، والأردن، واليمن، والصومال، تضامناً مع دولة المغرب، التي تعتبر الصحراء الغربية جزءاً من أراضيها، في حين أعلنت جبهة البوليساريو الصحراء الغربية جمهورية عربية صحراوية ديمقراطية مستقلة، لم تعترف بها الأمم المتحدة، في حين يعترف بها الاتحاد الأفريقي.

وقبل الخوض في تفاصيل القمة، لا بد لنا من إلقاء الضوء على نشأة هذه القمم، وأهدافها المعلنة، فقد استضافت مصر أولى هذه القمم في العام ١٩٧٧م بالقاهرة، وخرجت بإعلان القاهرة؛ الذي نص على دعم نضال شعوب فلسطين، وزيمبابوي، وجنوب أفريقيا، والصومال، وجزر القمر لنيل استقلالها وحريتها. ثم كانت القمة الثانية بعد ثلاث وثلاثين سنة، حيث عقدت بمدينة سرت الليبية في عام ٢٠١٠م، وقد أقر فيها مشروع استراتيجية الشراكة العربية الأفريقية، وكان مما جاء في إعلان سرت: التأكيد على أهمية تبادل الخبرات، في مجال حل النزاعات بالوسائل السلمية، والتأكيد على أهمية تضافر الجهود العربية والأفريقية، لإحداث إصلاح شامل وجوهري للأمم المتحدة. أما القمة الثالثة، فكانت في الكويت في العام ٢٠١٣م، ولم تختلف في بنودها عن سابقاتها، غير أن الجديد كان بحث إمكانية إنشاء سوق عربية أفريقية مشتركة. هذا باختصار ما قامت عليه القمم العربية الأفريقية. ولم تختلف القمة الأخيرة في مالابو عن سابقاتها، ولكن اللافت للنظر فيها هو بند يتعلق بمحاربة (الإرهاب)، كما أصدرت القمة إعلاناً حول القضية الفلسطينية، حيث أكد دعم البلدان الأفريقية للجهود الفلسطينية، لإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وتحقيق الاعتراف الدولي بها.

ورغم مرور ما يقرب من الأربعة عقود، منذ انطلاقة

..... التتمة على الصفحة ٣

## أمريكا هي صاحبة النفوذ الحقيقي في سوريا، وليس بشار ولا بوتين

### بوتين والأسد «يختلفان» على مصير حلب

أكد المبعوث الدولي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا في حديث إلى «الحياة»، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «ليست لديه نية في تدمير كامل» لحلب أو أي مدينة في سوريا، لافتاً إلى أن «هذا لا يعني أن الرئيس (بشار) الأسد لا يريد تصعيد الهجوم على شرق حلب»، وإلى وجود فرق بين موقفي موسكو ودمشق، في وقت بحث الرئيس بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان في اتصال هاتفي إغاثة حلب وتخفيف التوتر بين أنقرة ودمشق بعد مقتل ثلاثة جنود أتراك بقصف من القوات النظامية السورية. (الحياة اللندنية)

**الراية: إن دي ميستورا يدرك تماما أن بشار وبوتين ليس لهما من الأمر شيء في سوريا، ويدرك أيضا، أن أمريكا مثلما تستخدمه في سوريا لتنفيذ خططها السياسية، وتحقيق مصالحها، فهي كذلك وللسبب نفسه تستخدم بشار عميلها المخلص، الذي ورث العمالة لها عن الهالك والده غضب الله عليه. وتستخدم بوتين مريض العظمة، وأن أمريكا هي التي جاءت بروسيا إلى سوريا وكلفتها بمهمة القتل والتدمير فيها، فهي "مجرد حجر شطرنج، وإن كان كبيراً على الطاولة الأمريكية"، ولعل دي ميستورا يعلم أيضا أن أمريكا هي التي زجت "بتركيا إلى جانب إيران وروسيا للحفاظ على النفوذ الأمريكي في سوريا، والقضاء على الحالة الإسلامية للثورة السورية"؛ لذلك فإن تصريح دي ميستورا بوجود خلاف بين بوتين وبشار على مصير حلب، هو تضليل وخداع يريد من خلاله أن يصور أن أمريكا بعيدة عما يحدث في سوريا عامة وفي حلب خاصة من مذابح ومجازر، وأنها ترفضها، وأنها كما تزعم ضد بشار ومع الثوار، والحقيقة هي أن دي ميستورا ومنظمته، وبشار وبوتين وأردوغان وأنظمتهم كلهم أدوات بيد أمريكا ينفذون مشاريعها في سوريا، وإن اختلفت رتبهم عندها، وهم أحجار شطرنج على طاولتها، وإن اختلفت أو تباينت مهماتهم.**

## نيران حلب الملتهبة لم تلامس نخوة أردوغان، بينما استنفرتها نيران كيان يهود!

### النظام التركي العلماني لا يرى حريق حلب ويبادر لإطفاء حرائق كيان يهود!

**الراية: يهبُ النظام العلماني في تركيا ويبادر لمساعدة كيان يهود في محاولة إخماد الحرائق التي تجتاحه... فالنظام التركي كروسيا واليونان وأمريكا وغيرها من الدول التي هبت لمساعدة كيان يهود سواء بسواء، فأي عار هذا الذي لحق بأردوغان ونظامه العلماني حيث وضع نفسه في كفة واحدة مع أعداء المسلمين وقتلتهم، ونصب نفسه إطفائيا للقتلة المغتصبين الذين حرقوا الأرض في غزة بقنابل الفوسفور وما زالوا يحتلون الأرض المباركة ومسرى رسول الله ﷺ؟! وأي خذلان معيب وشائن يقترفه النظام التركي العلماني وغيره من الأنظمة في حق المسلمين في حلب والموصل وغيرهما من بلاد المسلمين وهم يرون الحمم تتساقط على رؤوس الأطفال في المدارس والمستشفيات والبيوت دون أن يحركوا ساكنا؟! فبدل أن تقصف الطائرات التركية كيان يهود، وبدل أن تتحرك قواته لنجدة المسلمين المظلومين في حلب والموصل التي لا تبعد عنهم إلا القليل، تتشارك الطائرات التركية مع الطائرات الروسية التي تقصف حلب لإطفاء حرائق كيان يهود، وكأنهم في غرفة عمليات مشتركة لإنقاذه، فبأي عين سينظر الطيار التركي للأرض المباركة وهي محتلة؟! وبأي قلب سيشارك مع الطيارين الروس في إطفاء حرائق كيان يهود وهو يراهم يحرقون المسلمين في حلب؟! وبأي وجه سيقابل ربه أردوغان وهو سائله عن حلب والموصل وغيرهما من بلاد المسلمين؟! لا شك أنها عيون المرتزقة الأذلاء، تلك التي ترى الأرض المباركة من نوافذ إطفائية هُرعت لإخماد حرائق الأعداء المحتلين القتلة، ولا ريب أنها قلوب العصاة المنسلخين عن أمتهم، القلوب التي تقدر على مشاركة القتلة الروس في سماء فلسطين لإخماد حريق كيان يهود! فكيف انقلبت موازين النظام العلماني في تركيا فهبّ لنجدة كيان يهود وصمت على المذابح والحرائق التي تنهش أجساد المسلمين في غزة وحلب والموصل وغيرها من مدن المسلمين وحواضرهم! وكيف يستطيع التعايش والتشارك مع الروس القتلة في سماء الأرض المباركة لإنجاز مهمة إنقاذ كيان يهود الذي حرق غزة، وقتل من هبوا لنجدتها محاولين لفت الأنظار إلى معاناتها من أهل تركيا على سفينة مرمرة؟! وكيف انسلخ عن أمته وثقافتها؟! أحجية لا يحلها إلا تفسير واحد هو غياب تحكيم شرع الله، والعمالة للغرب، والانسلاخ عن ثقافة الأمة، وتطبيق العلمانية التي تفصل الدين عن الدولة والحياة حتى أصبحت مرجعية النظام التركي مشوهة ممسوخة لا تمت إلى الإسلام بصلة ولا إلى تاريخ الأمة وأبطالها من العثمانيين بأي وشاج أو علاقة. إن أردوغان بفعلته تلك يسير في طريق الخذلان والهزيمة بعد أن امتحنه الله وأنجاه من عتاة العلمانيين الذين حاولوا الانقلاب عليه في صراع مقيت على السلطة، فعن جابر وأبي أيوب الأنصاري قالا: قال رسول الله ﷺ: «مَا من امْرئ يَخْذل مُسلمًا فِي مَوْطن يُنْتَقص فِيهِ من عرضه وَينْتَهك فِيهِ من حُرْمَته إِلَّا خَذَلَهُ اللَّه فِي مَوْطن يُحب فِيهِ نُصْرَته، وَمَا من امْرئ يَنْصُر مُسلمًا فِي مَوْطن يُنْتَقص فِيهِ من عرضه وَينْتَهك فِيهِ من حُرْمَته إِلَّا نَصَرَهُ اللَّه فِي مَوْطن يُحب فِيهِ نُصْرَته». رواه الطبراني**

# قمة المناخ في مراكش: ملهاة أممية في كازينو الرأسمالية

بقلم: الدكتور محمد ملكاوي

انتهت أعمال المؤتمر المناخي الدولي ٢٢ في مراكش مساء الجمعة الموافق ٢٠١٦/١١/١٨ بإقرار خطة عمل تستمر حتى سنة ٢٠١٨ لتطبيق اتفاق باريس الذي توصل إليه المجتمع الدولي العام الماضي. وقد خيمت على المؤتمر تصريحات ترامب الرئيس المنتخب لأمريكا والذي اعتبر أن قضية الانحباس الحراري خدعة وليست بحقيقة. وقد صدر البيان الختامي للمؤتمر بالتأكيد على أن اتفاق باريس لا رجعة عنه وأن العالم مصر على خفض درجة حرارة الكوكب درجتين مئويتين عما كانت عليه قبل الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر. وقد اعتبرت وفود مئتي دولة أن إعلان باريس يعتبر أهم اتفاق متعلق بالتغيرات المناخية منذ أن انطلقت أعمال منظمة عبر الحكومات العالمية للتغير المناخي (Intergovernmental Panel Climate Change IPCC) عام ١٩٨٨. وكان قد تم تبني اتفاق باريس بالإجماع بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٢. وقد بلغ عدد الدول التي وقعت اتفاق باريس ١٩٣ دولة حتى شهر تشرين الثاني ٢٠١٦، منها ١١٢ دولة صادقت على الاتفاقية رسميا ومن ضمنها الاتحاد الأوروبـي، ولم تصادق أمريكا على الاتفاقية حتى الآن.

ويأتي مؤتمر مراكش ومن قبله اتفاق باريس على خلفية بروتوكول كيوتو (١٩٩٧/١٢/١١) الذي اعتبر أن الارتفاع الحراري العالمي حقيقة وأن سبب هذا الارتفاع هو انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون ($CO_2$) الناتج عن أعمال الإنسان واستخدامه للطاقة بشكل يؤدي إلى ارتفاع حرارة الأرض. وقد رفضت الولايات المتحدة والصين والهند أن تصدق على بنود اتفاقيات ليما (بيرو) وباريس. وقد صرح ترامب عشية مؤتمر مراكش أنه لن يوقع اتفاقيات التغير المناخي، وكان جورج بوش من قبله قد صرح سنة ٢٠٠٠ حين تم انتخابه بأن حكومة أمريكا تعارض اتفاقية كيوتو لأنها تضر باقتصاد الولايات المتحدة علما بأن أمريكا كانت ولا تزال مسؤولة عن أكثر من ٣٦٪ من انبعاث الغازات منذ عام ١٩٩٠. كما أن كندا واليابان وروسيا قد أعلنت أنها لن تلتزم ببنود كيوتو التي تقضي بتخفيض انبعاث الغازات بنسب تتناسب مع مقدار ما تنتجه هذه الدول من غازات. فكان من المقرر أن تخفض كندا كمية الغازات المنبعثة منها بمقدار ٦٪ ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٢، ولكنها بدلا من ذلك زادت نسبة انبعاث الغازات بمقدار ١٧٪. وبالرغم من المؤتمرات والاتفاقيات حول نسب انبعاث الغازات إلا أن هذه النسبة زادت عن ٢٤٪ مقارنة مع سنة ١٩٩٠ التي اعتبرت مرجعا لكمية الغازات المنبعثة. وبالتالي فإن قمة مراكش ومن قبلها اتفاقية فرنسا لن يكتب لها النجاح ما دامت الرأسمالية النفعية تسيطر على أذهان قادة القمة. فرئيس أمريكا المنتخب أعلن عن عدم رضاه عن قضية الانحباس الحراري من أصلها وأن الشركات الأمريكية سوف تتضرر إذا عملت على تخفيض انبعاث الغازات. والحقيقة هي أنه لا أمريكا ولا روسيا ولا اليابان ولا بريطانيا ولا فرنسا ولا الصين ولا الهند مستعدة أن تعيد هيكلة صناعتها وأن تنفق الأموال الطائلة على الاستثمار في تكنولوجيا حديثة وأنواع من الطاقة البديلة كالرياح والشمس أو تقلل أرباحها من أجل أن يسعد الإنسان ببيئة مناسبة. فسعادة الإنسان ليست ذات قيمة ربحية مباشرة تنعكس على شركة شيفرون أو برتيش بتروليوم أو فورد أو تويوتا أو غيرها من الشركات العملاقة. وقد تبين من خلال قمة مراكش عدم جدية الدول الكبرى في تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بخفض نسبة الغازات المنبعثة، حيث ورد في البيان النهائي أن ٤٨ دولة تعهدت بخفض انبعاث الغاز من مصانعها ومعظمها دول فقيرة كإثيوبيا والفلبين وبنغلادش التي لا يشكل انبعاث الغاز منها نسبة عالية. ثم إن الدعم المالي الذي تم توفيره هذا العام للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري لم يتجاوز ١٦٥ مليون دولار، في حين إن المطلوب حسب اتفاقية باريس يتجاوز ١٠٠ مليار دولار. والمطلوب الحقيقي حسب مصدر من الأمم المتحدة أكثر من تريليون دولار. وبالتالي فإن المؤتمرات التي عقدت منذ توقيع بروتوكول كيوتو لم تحرك ساكنا في قضية الانحباس الحراري، بل على العكس أثبتت الدراسات أن نسبة الغازات المنبعثة قد ازدادت بشكل كبير، ولم تكن المؤتمرات سوى ملهاة أممية.

إنه مما لا شك فيه أن انبعاث الغازات المختلفة كثاني أوكسيد الكربون بكميات كبيرة تصل إلى أكثر من ١٠ تريليون طن من الغازات، تسبب أضرارا بالغة بالمحيط البيئي للكرة الأرضية أهمها ارتفاع معدلات الحرارة على سطح الكرة الأرضية، والتي بدورها قد تؤدي إلى ذوبان المحيطات الجليدية بشكل متسارع يصعب مواجهته ويـؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحار والمحيطات، ما قد ينتج عنه غرق مساحات واسعة من الأراضي المأهولة بالسكان. والانبعاث هذا ليس طبيعيا بل هو خارج عن الدورات الطبيعية لمكونات الكون. فمما لا شك فيه أن الله سبحانه وتعالى قد أوجد في الكون موازين مختلفة قادرة على إيجاد توازن بين درجات الحرارة والغازات الساخنة المنبعثة من الأرض. إلا أن الإنسان (الذي يسمى حديثا) أو متطورا أو متمدنا أو متحضرا يظن أنه هو صاحب الكون وهو الذي يستطيع أن يفعل ما يريد دون الالتفات إلى أن لهذا الكون خالقاً قد وضع له موازين وأسساً، وبالتالي يفسد الأرض والبحر والجو كما قال سبحانه وتعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

والحقيقة أن الله تعالى حين خلق السماوات والأرض أوجد لها ميزاناً ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾ وطلب من الإنسان ألا يطغى في الميزان أي لا يخل بميزان الله الذي خلقه. والإنسان قادر على فهم الميزان ومعرفة عمله. فلم يكن صعبا على العلماء أن يدركوا أن كمية انبعاث الغازات بكميات تزيد على ٩ مليار طن من ثاني أوكسيد الكربون و ٤ مليار طن من الميثان و ٢ مليار طن من أكسيد النيتروجين يسبب طبقة عازلة في طبقات الجو العليا تمنع الحرارة الزائدة من الخروج من فضاء الكرة الأرضية. وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع مضطرد في درجات الحرارة تكون عواقبها وخيمة. وليس من الصعب معرفة الحد الأعلى من كميات الغاز المنبعثة. فالميزان الذي وضعه الله للسماوات والأرض ميزان دقيق لكنه معروف ويمكن معرفته، وجعله الله من العلم الذي يدرَك من قبل الإنسان ولم يستأثر به في غيبه. فالموازين التي وضعها الله في الكون معلومة وفيها قابلية أن تُعلَم. ولكن المهم بل الأهم هو التقيد بما توحيه هذه الموازين.

إن اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها مرورا بكيوتو وليما وبرلين والدوحة وباريس ومراكش تبين حقيقة ثابتة وهي أن العالم الرأسمالي ببشاعته وجشعه يعلم علم اليقين أين تكمن موازين الكون ومع ذلك هو يصر على خرقها وتجاوزها بل وتحديها حتى ولو جلبت عليه وعلى العالم أبشع الكوارث وأسباب الدمار. فهل أكثر من إمكانية إغراق الكرة الأرضية بما فيها ومن فيها بسبب غازات منبعثة، التقليل منها ينقذ الأرض والبشر ولا يفقر الأغنياء ولا يزيد من الفقر! ومع ذلك يصر بوش وأوباما وترامب وميركل وبراون وبوتين وغيرهم من خدام الدولار واليورو على الاستمرار بسياساتهم المدمرة.

وبالتالي فإن الخلاص من شر الفساد الذي ظهر في الجو وفي الماء وفي الأرض والفساد الذي أطاح بكل قيم الإنسان الذي خلقه الله في أحسن تقويم، وإنقاذ البشرية كلها من براثن الرأسمالية الظالمة وطغيانها الفاجر، لن يكون منطلقا من مراكش أو باريس أو روما، ولن يكون على منصات الأمم المتحدة، ولن يكون بقيادة أمريكا الظالمة، ولن يحصل ما دامت البشرية تصد عن ذكر الله وتمتنع عن التحاكم لشرع الله، وتجعل الإنسان ربّاً من دون الله. يجب على الناس أن يدركوا أن الله عز وجل خالق الكون والإنسان والحياة هو ربها وإلهها الذي يجب أن يطاع في الأرض وفي السماء وأن يقف الإنسان عند الحدود التي رسمها سواء في العلاقات بين الناس فيما بينهم أو العلاقة مع الكون نفسه أو مع الله عز وجل ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ۞ وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ■

نظرات سياسية

# هل تجرؤ محكمة الجنايات الدولية على إدانة أمريكيين ارتكبوا جرائم حرب؟

بقلم: أحمد الخطواني

أعلنت المدّعية العامّة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بن سودا في ٢٠١٦/١١/٢١ أنّ: "هناك قاعدة معقولة من المعلومات تسمح بالاعتقاد أنّه خلال استجواب معتقلين سابقين، لجأت عناصر من القوات المسلحة الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) إلى أساليب تُشكّل جرائم حرب"، وأشارت إلى أنّ: "غالبيّة هذه العمليّات جرت في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وقام بها ممثلو الهيئات العسكرية الأمريكية الذين قاموا بتعذيب ما لا يقل عن ٦١ معتقلا تعذيبا جسديا ونفسيا، وبالاعتداء على كرامتهم في أفغانستان"، ورجّحت: "أن يكون ممثلو وكالة الاستخبارات المركزية قد عرّضوا للتعذيب وامتهان كرامة ما لا يقل عن ٢٧ معتقلا أو اغتصابهم في أفغانستان وبولندا ورومانيا وليتوانيا خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨".

هذه هي المرّة الأولى التي تُلمّح فيها المحكمة الجنائية الدولية إلى فتح تحقيق بجرائم حرب أمريكية في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ المحكمة. وغنيّ عن القول إنّ جرائم الحرب التي ارتكبتها أمريكا في سجون باغرام وأبي غريب وغوانتنامو قد وثّقها المُوثّقون، ولم يعُد يُجادل في وقوعها حتى الأمريكيون أنفسهم، وقد تم تقديم بعض السجانين الأمريكيين في محاكم أمريكية إلى محاكمات صورية بعد ثبوت الأدلة التي تُدينهم، وافتضاح أمرهم، وبعد قيام بعضهم بنشر صور التعذيب في وسائل الإعلام، وتفاخرهم بالقيام بها بساديّةٍ يندى لها جبين البشرية، فارتكاب السجّانين الأمريكيين لأعمال تعذيب ضد سجناء من العراق وأفغانستان ومسلمين آخرين لم يعُد سراً يحتاج إلى إثبات، فقد قام بها هؤلاء المجرمون علناً، ووفقاً لسياسة منهجية تبنتها إدارة جورج بوش الابن بهدف كسر شوكة المقاومين في أفغانستان والعراق، وقاموا بها بشكلٍ مُتكرّر، وهم يعلمون بأنّ القوانين الأمريكية تُغطي جرائمهم، ولا يأبهون لأية قوانين أخرى، فهم يرون أنفسهم وكأنّهم يملكون حصانةً عالمية، فلا يخشون الملاحقة الدولية باعتبار أن وراءهم دولة عظمى ينقاد لها العالم.

والراجح أنّ الأمريكيين ما زالوا حتى الآن يُمارسون ضد المسلمين في أفغانستان وباكستان والعراق وسوريا وغيرها أشكالاً من التعذيب لا تُعدّ ولا تُحصى، فمنها ما تمّ تشريعه كالإيهام بالغرق، ومنها ما يتمّ إخفاؤه كسائر أنواع التعذيب الوحشي الأخرى، فمسألة قيام الأمريكيين بأعمال التعذيب والتنكيل ليست بجديدة، ولا هي خافية على جماعات حقوق الإنسان والمحاكم الدولية، وإنّما الجديد يتمثّل في أنْ تتجرأ محكمة الجنايات الدولية باتهام الأمريكيين ومحاولة إدانتهم، والتلويح بتقديمهم إلى المحاكمة. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: هل تجرؤ محكمة الجنايات الدولية - وهي أوروبية الهوى - أنْ تُحاسب الأمريكيين كما تفعل مع الأفارقة ومع العرب والمسلمين؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال دعونا نُلقي نظرة على واقع تشكيل هذه المحكمة وأهم أعمالها.

تشكّلت المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٢، وهي أول محكمة جنائية في العالم أنشئت للنظر في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية وعمليات الإبادة، وقد وافقت على إنشائها ١٢٠ دولة، ليس من بينها روسيا وأمريكا والصين والهند وكيان يهود، وفتحت لها تحقيقات في كل من: أوغندا، وأفريقيا الوسطى، والكونغو، ودارفور (السودان)، وليبيا، وساحل العاج، ومالي، وكينيا، أفريقيا وكلها مناطق أفريقية ممّا جعل الأفارقة يقولون إنّها محكمة خاصة بمحاكمة الأفارقة فقط، ومن بنود ميثاقها أن عدم توقيع أي دولة على المعاهدة لا يعفي رعاياها من المحاكمة، إذ يمكن محاكمة أشخاص من دول أخرى رفضت التوقيع على المعاهدة في أي قضية، شريطة وقوع الجرائم في دول وقّعت على المعاهدة، وهذا يعني نظرياً إمكانية محاكمة أي شخص مهما كانت جنسيته إذا أدين من قبل جهة موجودة في إحدى الدول المُوقّعة.

وبعد هذا التوضيح الموجز لواقع لمحكمة نستطيع الإجابة على السؤال المذكور أعلاه بالقول بأنّ المحكمة ليست جادّةً في محاكمة الأشخاص الأمريكيين الذين ارتكبوا جرائم حرب في العراق وأفغانستان وغيرهما، ولو وجدت الأدلة الكافية، لأنّه من ناحية قانونية إجرائية يستطيع مجلس الأمن إبطال قرارات هذه المحكمة بسهولة، فالمحكمة لا تملك سلطة فعلية على الدول الأعضاء في مجلس الأمن، أي أنّها لا تملك سلطة على الدول الكبرى ورعاياها، ومن ناحية سياسية فواقع المحكمة أنّها أداة غربية استعمارية تُوجّه كل أعمالها ضد الدول الضعيفة والشعوب الفقيرة.

أمّا ما هو السبب في تحريك ملف المُدانين من الأمريكيين في ارتكاب جرائم تعذيب فالراجح أنّ السبب هو قيام الأوروبيين الذين يُسيطرون على المحكمة بالضغط على أمريكا، وتذكيرها بأنّ أوروبا لديها ما يمكن القيام به للتشويش على السياسة الأمريكية إنْ هي تعرّضت للمصالح الأوروبية، لا سيما بعد فوز ترامب بالرئاسة، والذي لوّح بمطالب باهظة على الأوروبيين الالتزام بها ■

# عرّاب أمريكا، وأوكار الشر، وأدوات الغرب المحلية، يقررون في شأن اليمن متجاهلين أصحابه الحقيقيين!

## ولد الشيخ يلتقي بالرياض سفراء الـ١٨ ويجتمع بهادي في عدن خلال يومين

التقى المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد، في الرياض يوم الأحد، سفراء الدول الـ١٨ المعتمدين لدى اليمن، من أجل التشاور حول خارطة السلام لحل الأزمة في هذا البلد. وقال مصدر حكومي تفاوضي للأناضول مفضلاً عدم ذكر اسمه لحساسية موقعه إن ولد الشيخ التقى سفراء مجموعة الدول الـ١٨ الراعية للتسوية السياسية في اليمن (تضم سفراء الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن، ودول الخليج ودول أخرى مثل إيطاليا وتركيا)، في أول لقاء يعقده بالرياض بعد يوم من وصوله لها. وأشار المصدر المطلع على تفاصيل اللقاء، أن المبعوث الأممي كشف عن مساعيه لإحلال السلام في اليمن، وقال إن مبادرته "هي الطريق الوحيد للتوصل لتسوية سياسية للنزاع القائم"، كما قدم شرحا حول صعوبة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية التي يعانيها اليمنيون. (وكالة الأناضول)

# ترويع المسلمين في ألمانيا بحجة حفظ الأمن مخالف للدستور

بقلم: المهندس يوسف أحمد - ألمانيا

في عهد ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تجاوزت السلطات القضائية والتنفيذية في ألمانيا خطوط الدستور المبدئية وعلى وجه الخصوص المادة الأولى التي يتغنى بها الساسة والقانونيون والتي تنص في أولى فقراتها على أن "كرامة الإنسان لا يجوز المساس بها. وباحترامها وصونها تلتزم جميع السلطات في الدولة". فبناء على هذه المادة فإنه من غير المقبول "دستوريا" أن تنقض الشرطة لمداهمة بيت أو اعتقال إنسان دون ثبوت جرمه أو شبهة جرم مع بيِّنة يقبلها القاضي المختص فيسمح بناء على البينات للهيئة التنفيذية سواء الشرطة أو إدارة حماية الدستور أو حرس الحدود أو غيرها بتنفيذ القانون في حدوده ودون تجاوزات.

ولكن الحاصل منذ استحداث ما يسمى بقانون مكافحة (الإرهاب) وعلى إثر أحداث العنف التي حصلت في مدن أوروبية ومحاولات تفجيرات في ألمانيا تم كشفها وإحباطها عبر وسائل استخباراتية كانت في الغالب تعارض الدستور الألماني، الحاصل أنه تم إطلاق يد وزارتي الداخلية والعدل لاستخدام القانون دون محاسبة برلمانية أو دستورية بحجة الحفاظ على الأمن. ولسان حالهم يقول "من يعارض هذه الإجراءات يعرض البلد للخطر ويعتبر مساندا للإرهاب". وبذلك ألجموا أفواه المعارضة الحزبية والشعبية ولم يعد أحد يجرؤ على محاسبة الأجهزة الأمنية أو القضائية على مخالفاتها الدستورية.

عندما داهمت الشرطة الألمانية بيوت شباب حزب التحرير في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٢ واعتقلت ٢٥ شابا لم يكن حينذاك نشاط الحزب محظورا، ووزارة الداخلية تعلم تماما أن الحزب أبعد ما يكون عن استخدام العنف في طريقته أو أساليبه، وبالرغم من ذلك فقد تجاوزت المادة الخامسة من الدستور، والتي تنص في أولى فقراتها على أنه "يحق لكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة والصورة". فروَّعت الشباب وأهلهم وأبناءهم في ساعات الفجر بحجة مكافحة (الإرهاب). وبالرغم من عدم ثبوت شيء من هذه الدعاوى ضد الحزب والإفراج عن الشباب لاحقا، إلا أن إصرار الداخلية الألمانية ممثلة آنذاك بالوزير أوتو شيلي دفعهم لمعاودة المداهمة في كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٣ في ساعات الفجر أيضا مع التشديد على ترويع الشباب ومعاملتهم معاملة غير لائقة وإهانتهم وتدنيس بيوتهم بالكلاب، رغم أن قرار الحظر لم يكن قد صدر بعد، حيث تزامن مع حملة التفتيش وأعلن عنه في صبيحة يوم ١٥ من شهر كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٣. وجاء في البيان الذي أصدرته الوزارة أن "نشاط حزب التحرير يتعارض مع مبادئ التعايش بين الشعوب التي ينص عليها الدستور الألماني. واتهم الحزب بتأييد استخدام العنف كأداة لتحقيق أهدافه السياسية. وحسب بيان الوزارة فإن حزب التحرير ينكر حق دولة يهود في الوجود وينادي بإنهائها ويروج لدعاية تحريضية معادية لليهود وينادي بقتلهم". وقد كان الحزب خاضعا للمراقبة من قبل إدارة حماية الدستور رغم عدم ثبوت أية حجة دستورية تستدعي مخالفة المادة الخامسة/ الفقرة الأولى المذكورة آنفا والتي جاء في آخرها ما نصه "ولا يجوز فرض رقابة على ذلك".

ومجددا استخدم وزير الداخلية الألماني دو ميزيير الأسلوب نفسه في حظر جماعة "الدين الحق" التي اتهمت بالتحريض على (الإرهاب) وتجنيد الشباب للذهاب إلى الجهاد في سوريا والعراق مساندة لتنظيم الدولة.

لم تكن هذه الجمعية تشكل جماعة أو حزبا ولم يُعلَم عنها توجه فكري محدد سوى الانتساب إلى عموم الحركة السلفية، وهدفها المعلن هو تمكين الألمان من التعرف بشكل صحيح على الإسلام، ونجحت الجماعة بتوزيع أكثر من مليوني نسخة من القرآن الكريم. وقد تمت طباعتها في مطابع ألمانية بعد موافقة وزراة العدل على ذلك واعتبارها عملية غير ضارة ولا تلاحق قانونيا، وقد سبق للحكومة الألمانية أن اعتبرت هذه الجماعة سلمية ولم تتخذ تجاهها إجراءات دستورية.

إلا أن اللافت للنظر هو ازدياد الضغوط على الدولة من قبل المتطرفين الألمان الذين نجحوا في استقطاب فئة كبيرة من الناس لصالح فكرتهم المعادية للأجانب وعلى وجه الخصوص المسلمين فيما بات يعرف بحركة "بيجيدا" والتي تعني "الحركة الوطنية الأوروبية المعارضة لأسلمة الغرب". وقد نجحت هذه الحركة بعد تأسيس حزب البديل الألماني في دخول البرلمان في عدد من الولايات نجاحا أقلق الأحزاب الشعبية الأخرى الحاكمة والمعارضة منها مما دفعهم للحديث عن ضرورة الحد من هذا التقدم للشعبوية والوطنية المفرطة المعادية للأجانب وكذلك المتطرفة، وذلك عبر إجراءات صارمة وبرامج هادفة تتبنى مصالح الشعب وتسعى لاستقرار الوضع السياسي والاجتماعي.

وقد وجدت الدولة نفسها أمام معضلة مجتمعية وسياسية خصوصا بعد استمرار المستشارة ميركل في سياسة استقدام المهاجرين من سوريا والتي شكلت من وجهة نظر حزب البديل الألماني، والمتطرفين اليمينيين عبئا على المجتمع من الناحية الاقتصادية والأيديولوجية حيث يشكل ازدياد عدد المسلمين في ألمانيا خطرا على نسيج النصارى في المجتمع. بالإضافة إلى التبعات المالية التي ارتبطت بتوطين المهاجرين واندماجهم. وبرزت المطالبة بإيقاف الهجرة، وطرد المهاجرين، وعدم قبول اندماجهم في المجتمع، وازدادت المطالبة بحظر النشاطات الدعوية، وإغلاق المساجد ودور تعليم القرآن، وحظر الحجاب والنقاب، وغير ذلك من الإجراءات القمعية للإسلام والمسلمين، وصارت الأحزاب الكبيرة الحاكمة حاليا بموجب الائتلاف الكبير مطالبة باتخاذ إجراءات صارمة قُبيل الانتخابات القادمة في العام المقبل.

ولذلك نلاحظ التوسع الإعلامي المرافق لعملية الحظر وإظهار الصرامة والحزم في عملية المداهمة والتأكيد على مصادرة الأملاك والكتب والمصاحف ومنع طباعتها واعتقال شباب الجمعية وإبراز اتصالهم بتنظيم الدولة، والتأكيد على محاربة (الإرهاب) كما جاء في تصريح دو ميزيير: "نريد أن نقول عبر الرسالة التي نبعث بها اليوم، أن لا مكان في ألمانيا للإسلاميين". وأضاف: "لا نريد الإرهاب في ألمانيا، لا نريد وجود دعاية للإرهاب في ألمانيا أو تصديره من ألمانيا".

وهذه الرسالة موجهة في الوقت نفسه إلى أصحاب الميول اليمينية لتشعرهم أن الدولة (أي الأحزاب الحاكمة) قادرة على اتخاذ إجراءات صارمة توافق تطلعات الشعب إلى الأمن والاستقرار المجتمعي والديني وذلك عبر محاربتها للدعوة إلى الإسلام على كافة الأصعدة ومختلف التوجهات.

إذن ليس هناك أيُّ معنى لتصريح الوزراة "إن حظر اليوم غير موجه ضد توزيع نسخ القرآن أو ترجمة معانيه بل موجه ضد إساءة استغلال الدين من جانب أشخاص يروجون للأفكار المتطرفة ويدعمون المنظمات الإرهابية تحت ستار الإسلام". حيث تم منع طباعة ترجمة المصاحف ومصادرة ما في المستودعات، ومنع نشاط التوزيع ذاته.

القضية أصبحت أكثر وضوحا وجلاء للمسلمين المقيمين في ألمانيا وفي أوروبا بشكل عام، حيث لم يعد هناك ما يمكن إخفاؤه أو التدليس به في معاداة الدول للإسلام وإبراز الإسلاموفوبيا في المجتمع وتخويف الشعوب من الإسلام والتهديد بخطره المحدق بهم، فبعد أن لم يفلحوا في مواجهة الإسلام فكريا عمدوا كما هي حال قريش الجاهلية إلى تشويه الإسلام ومعاداة أهله.

في فجر يوم كتابة هذا الموضوع داهمت قوات الأمن بشكل مكثف بلغ عدد المشاركين فيه ١٦٠ من قوات الدرك مسجدا صغيرا في مدينة كاسل بألمانيا (مسجد المدينة) لا تزيد مساحته عن ٢٠٠م٢ بتهمة أنه قد غادر من رواده عدد من الفتيان للجهاد في سوريا، رغم أن هذا المسجد يتبع لجماعة التبليغ والدعوة وليس للجماعة السلفية ورواده ليس لهم توجه فكري معين. فالمقصود هنا حقيقة هو إرهاب المسلمين وتخويفهم وتطويعهم للقبول بما تمليه عليهم الحكومة الألمانية من مبادئ وقوانين.

ومن المضحك أن الحزب الديمقراطي المسيحي (حزب ميركل) قام بتوزيع نسخ من الدستور الألماني بلغات عديدة مجانا في مواجهة مبادرة "اقرأ" التي تعنى بتوزيع نسخ القرآن مترجما، وذلك قبل الحظر المضروب، والذي يخالف نصوص هذا الدستور نفسها.

يبدو أن ألمانيا - كغيرها من دعاة الديمقراطية والحريات - تقف على مفترق طريق يستدعي القرار بين الحفاظ على الأمن أو المحافظة على المبدأ! ■

## تتمة: القمة العربية الأفريقية الرابعة في مالابو ولقاء البشير وسلفاكير

أول قمة عربية أفريقية، فإن أغلب مخرجات القمم الثلاث التي سبقت هذه القمة، لم تستطع تحقيق الهدف الذي قيل إنها قامت من أجله، ألا وهو التكامل بين العرب والأفارقة اقتصادياً، والتنسيق سياسياً، فالأمر الواضح أن من أوحى بفكرة القمم هذه، ليس من أهدافه التكامل بين الدول العربية والأفريقية، ولا يهمه أن تنتعش اقتصاديات هذه الدول، بقدر ما يهمه أن تنفذ هذه الدول أجندته الخاصة بالمنطقة والعالم، والناظر إلى المتولين أمر هذه القمم، سواء أكانت دولاً، أم منظمات إقليمية، فكلهم تابعون لأمريكا، مؤتمرون بأمرها، ويتضح ذلك جلياً في القمة الأخيرة هذه، حيث إن الذين قاطعوا القمة أغلبهم من أتباع أوروبا، وبريطانيا على وجه الخصوص، أما الذين حضروا القمة وأصروا على إنجاحها رغم الغياب الكبير (تسع دول)، فهم أتباع أمريكا، كما يتبين الأمر أكثر من خلال مخرجات القمة، حيث تبنى المجتمعون فكرة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، على جزء من أرض فلسطين المحتلة، تعيش جنباً إلى جنب مع كيان يهود الغاصب، وهي في الأصل فكرة تروج لها أمريكا منذ سنوات. أما البند الأساس الذي خرج به المؤتمرون، فهو بند الحرب على (الإرهاب)، الذي هو في حقيقته الحرب على الإسلام، وعلى كل من يدعو لقيام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وهو الشغل الشاغل لأمريكا وصويحباتها، وأتباعها، وعملائها، وهو البند الذي تريد أمريكا حقيقة، من الدول التي اجتمعت في القمة، أن تنخرط فيه، وبقية البنود؛ من تكامل اقتصادي، وتنمية، وغيرها، ما هي إلا بنود للتعمية والتضليل للشعوب المغلوبة على أمرها.

وقد اجتمع على هامش هذه القمة الأخيرة في مالابو الرئيسان؛ السوداني عمر البشير، وسلفاكير ميارديت رئيس جنوب السودان لبحث القضايا العالقة بين الدولتين، وبخاصة قضية التخلي عن دعم الحركات المسلحة التي تقاتل كلا من الجانبين، واتفق الرئيسان على عدم دعم أي من الدولتين لمتمردي الدولة الأخرى، وإنشاء منطقة عازلة منزوعة السلاح، وتشكيل فرق مشتركة لمراقبة الحدود، ومن ثم فتح المعابر، للتبادل التجاري بينهما. ووصف الناطق باسم الرئيس سلفاكير (أتينك ويك أتينك) المشاورات بأنها كانت مثمرة وناقشت تقوية العلاقات بين البلدين، وخطوات تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. وأبان وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور في تصريح لصحيفة أخبار اليوم (أن اللقاء شهد نقاشا صريحا حول تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين البلدين مسبقاً، حيث أكد الرئيسان على أن السلام في كل دولة، يعني السلام في الدولة الأخرى، وأوضح أن البشير وسلفاكير اتفقا على استمرار التواصل بينهما لمعالجة الإشكاليات، التي يمكن أن تحدث، أو عدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين البلدين). ويأتي هذا اللقاء بينهما في ظل ظروف صعبة وقاسية يعيشها السودان شمالاً وجنوباً، هذه الظروف التي صنعتها أمريكا، ونفذها الرجلان فيما يسمى بالسلام المزعوم، الذي أدى في خاتمة المطاف لتقسيم السودان إلى دولتين، تعيشان حالة من التردي الفظيع، في كل مناحي الحياة؛ فجنوب السودان يعيش في صراع مرير، وحرب مدمرة، أوصلت الجنوب إلى حافة الانهيار، إن لم يكن قد انهار بالفعل، أما الشمال فلم يعش سلاماً، حيث اندلعت الحرب في جنوب السودان من جديد (جنوب كردفان والنيل الأزرق) إضافة إلى دارفور، وفي ظل فقدان شمال السودان للنفط الذي ذهب جنوباً، صارت الحياة فيه جحيماً لا يطاق، فبعد أن استقر سعر الدولار مقابل الجنيه السوداني قبل الانفصال في حدود الجنيهين، وصل الآن إلى ما يقارب العشرين جنيها مقابل الدولار، فتضاعفت أسعار السلع والخدمات أضعافا كثيرة فاقت احتمال جل أهل السودان. ويأتي هذا اللقاء بتوجيه أمريكي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه حتى لا تنفلت الأمور من يدي الرجلين، فيحدث ما لا تريده أمريكا؛ من ذهاب سيطرتها على الوضع في البلدين.

ولكننا نرى أن الوضع في العالم كله يبشر بميلاد فجر جديد، تتخلص فيه الأمة ممن خانوها، وأسلموا ثرواتها ومقدراتها، للغرب الكافر، فإن الصبح لا يأتي إلا بعد أن يزداد الليل حلكة، وها نحن نعيش الحلكة، والصبح آتٍ لا محالة، يحمل معه بشائر الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، فتعز بها الأمة وتقطع بها يد الكافر المستعمر، العابث ببلاد المسلمين ■

* الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان

## تتمة كلمة العدد: القصر الملكي المغربي بقفزات الديمقراطية ...

فلا هو استطاع ضم الاتحاد الاشتراكي ولا هو يستطيع استبعاد الاستقلال.

والظاهر أن التعثر سببه الصراعات الحزبية كما في البلاد الديمقراطية، لكن الحقيقة غير ذلك. ويكفي بيانا معرفة أن عزيز أخنوش التحق بحزب التجمع الوطني للأحرار سنة ٢٠٠٧ ليعين وزيرا للفلاحة والصيد البحري في حكومة عباس الفاسي، وفي نهاية ولايته الحكومية استقال من حزب الأحرار ليعين سنة ٢٠١٢ وزيرا تكنوقراطيا في حكومة عبد الإله بن كيران للفلاحة والصيد البحري، وبعد انتخابات ٧ تشرين الأول/أكتوبر عاد أخنوش لحزب الأحرار وأصبح رئيسا للحزب وقد فوضه الحزب قيادة المفاوضات للدخول في الحكومة الجديدة، كما أن عزيز أخنوش مثل المغرب سنة ٢٠٠٨ بالمحفل الماسوني العالمي بأثينا وعرض مشروع المغرب الأخضر، وهو من مُوَقعي بيان تأسيس حركة لكل الديمقراطيين سنة ٢٠٠٨ التي أسسها صديق الملك ومستشاره الحالي فؤاد عالي الهمة والتي تحولت إلى حزب الأصالة والمعاصرة، إضافة إلى أنه لم يصبح أمرا مخفيا أن عزيز أخنوش صديق للملك. فعزيز أخنوش رجل القصر، ورفضه لحزب الاستقلال هو بضوء أخضر من القصر. والقصر ليس على وئام مع حزب العدالة والتنمية ولكنه اتخذه طوق نجاة لتجاوز زلزال ثورات الربيع العربي؛ فسمح برئاسته للحكومة سنة ٢٠١٢ واستغله لتمرير كل القرارات المرفوضة مجتمعيا والمفروضة من صندوق النقد الدولي والتي عجزت الحكومات السابقة عن تمريرها، وهو سيبقى يدبر الشأن العام ما دام القصر يرى مصلحته بذلك خاصة استغلال بُعده الجماهيري ومرجعيته الإسلامية أداة لضبط التوترات بالبلد وضمان الاستقرار.

إن هذا التعثر المقصود لتشكيل الحكومة هو لإعلام حزب العدالة والتنمية أن تدبيره للشأن العام هو بإرادة القصر وليس بإرادة الشعب، وأن بإمكان القصر وبطرق ديمقراطية ناعمة أن يزيحه من تصدر المشهد السياسي وقيادة الحكومة. كما أن الطريقة التي جرى بها تدبير التعثر بربط العدالة والتنمية بحزب الاستقلال هو يسير بانسجام مع نظرة مستشار الملك فؤاد عالي الهمة لتدبير الشأن السياسي بالمغرب بإيجاد ثلاثة أقطاب؛ قطب يساري وقطب ليبرالي حداثي وقطب يميني محافظ، وحزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال هما نواتا القطب اليميني المحافظ.

إن التاريخ السياسي لعزيز أخنوش ينبئ أنه ما وجد إلا ليكون في الحكومة وإن عودته لحزب التجمع الوطني للأحرار بعد أن استقال منه وانتخابه رئيسا للحزب هو ليكون رئيسا للحكومة عاجلا أم آجلا.

ولهذا فالمشهد السياسي بالمغرب أمام أمرين:

- إما أن يشكل عبد الإله بن كيران الحكومة، وهذا هو الراجح، بتحالف مع الأحرار والتقدم والاشتراكية سواء بقي الاستقلال بالتحالف أو خرج منه مع بقائه مؤيدا للحكومة بالبرلمان إلى أن تنضج الأمور ليتسلم أخنوش رئاسة الحكومة. وأما أمر انضمام الحركة الشعبية والاتحاد الدستوري فهو تفصيل شكلي لأن الأساس هو وجود حزب الأحرار أي عزيز أخنوش بالحكومة.

- أو أن يعود بن كيران للملك معلنا فشله وهو أمر مستبعد لأن خيارات ما بعد الفشل مكلفة ماليا كإعادة الانتخابات، وسياسيا لأنه يقوي شعبية حزب العدالة والتنمية ويزكي خطاب المظلومية ويظهر القصر ضد إرادة الشعب. وفي هذه الحالة قد يتدخل الملك بصفته الساهر على حسن سير المؤسسات الدستورية والحامي للخيار الديمقراطي ليعين أخنوش رئيسا للحكومة.

لقد أبانت الديمقراطية مرة أخرى أنها فاشلة في إقامة حكم مستقر وأنها لا تعبر بصدق عن إرادة الشعب وإنما هي نظام حكم متحكم في مدخلاته ومخرجاته. وأن الديمقراطية على مخالفتها للإسلام بجعلها التشريع للبشر فهي ليست الطريقة المثلى لتداول السلطة ناهيك أن تكون سبيلا لتطبيق الإسلام كما تدعي بعض الأحزاب الإسلامية.

إن دور الأحزاب الإسلامية ليس هو المشاركة في الأنظمة العلمانية الديمقراطية وإنما دورها هو العمل لإقامة شرع الله في الأرض، فدليل إقامة الأحزاب في الإسلام هو قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران-١٠٤]، لهذا كانت وظيفة كل الأحزاب الإسلامية إن لم تكن في الحكم هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأعظمها أمر الحاكم بالمعروف ونهيه عن المنكر أي القيام بالعمل السياسي، أما إن وصل الحزب الإسلامي إلى الحكم فدوره هو إقامة المعروف وإزالة المنكر وأعلاه هو تنصيب حاكم شرعي، خليفة راشد، يحكم بالإسلام ويسير في حكمه على نهج النبي ﷺ. فالجماعات والأحزاب الإسلامية واجبها أن تعمل لإنهاض المسلمين وإعادة مجد الإسلام وعزة المسلمين بإقامة الإسلام في بلاد المسلمين وحمله رسالة هدى ونور للعالم لإخراجه من ظلم الرأسمالية إلى رحمة الإسلام، وذلك بإقامة دولته دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

أما السير في غير هذا السبيل والقبول بالدولة المدنية والحكم العلماني الديمقراطي فنهايته انقلاب دموي على هذه الأحزاب كما وقع بالجزائر ومصر أو انقلاب ناعم كما نشهد مقدماته بالمغرب ■

# وجود طائرات أمريكية بدون طيار في تونس رب عذر أقبح من ذنب!

بقلم: أسامة الماجري – تونس

أقر الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي بأن طائرات الاستطلاع والمراقبة الأمريكية من دون طيار تنفذ طلعات فوق تونس وعلى حدودها مع ليبيا، لكنه نفى تمركزها على الأراضي التونسية.

وكشف السبسي أنه هو من منح الولايات المتحدة تصريحا بهذا الخصوص، مضيفا "أن المهمة الأساسية لهذه الطائرات هي جمع معلومات استخباراتية عن المسلحين، تحصل تونس على نسخ منها".

وأكد الرئيس التونسي في مقابلة مع قناة تلفزيونية محلية الأربعاء ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر أن "من مصلحة تونس التعاون مع الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب".

ونفى السبسي مجددا وجود قاعدة عسكرية أمريكية في بلاده، إلا أنه أشار إلى وجود ٧٠ عسكريا أمريكيا في تونس يؤدون مهمات تدريبية.

لقد أراد السبسي من خلال هذه التصريحات تبرير استغلال أمريكا لتونس وكأن تونس هي المستفيدة من طائرات الاستطلاع والمراقبة الأمريكية، باعتباره أن أمريكا ستمدّ تونس بكل التقارير الاستخباراتية وأننا يمكن استغلال هذه الطائرات فيما بعد!

فما الضامن أن تلتزم أمريكا بهذا، وهل من مصلحتها أن تمدنا بهكذا تقارير قد تدينها بالأساس خاصة وأنها المتهمة بتشكيل جماعات إرهابية في مختلف مناطق العالم لتمرر سياساتها وفرض وجودها فيها؟ ولماذا لا نعتمد على قدرات قواتنا المسلحة التي نعلم كفاءتها وقدرتها على حماية البلد من كل مكروه؟!

وما دخل أمريكا في ليبيا؟ هل يصدق السبسي - ما يكذبه العالم كله - أن أمريكا شرطي العالم وتسعى لإحلال السلام؟ ألا يعلم أن أمريكا تنظر للتدخل في ليبيا على أنه تركيز لنفوذها في المنطقة؟ وفي هذا السياق أعلن أوباما يوم ٢٠١٦/٨/٢ أن "دعم معركة الحكومة الليبية ضد تنظيم الدولة يصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي... وإن الضربات الجوية نفذت لضمان أن تتمكن القوات الليبية من إنجاز مهمة قتال الجماعة المتشددة وتعزيز الاستقرار" فالرئيس الأمريكي يعتبر ذلك من مصلحة الأمن القومي لبلاده، فمعنى ذلك أنها مسألة مهمة تتعلق بالوجود الأمريكي في ليبيا، وإلا فما علاقة الأمن القومي الأمريكي بليبيا إلا أن يكون ذلك متعلقا بالنفوذ الأمريكي هناك؟!

وفي السياق نفسه كتب الأستاذ كمال موساوي في جريدة الصباح بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ "وتتعمد واشنطن وباريس التحذير من انتشار الإرهاب في شمال إفريقيا على الرغم من وجود قواتهما الخاصة وعناصرهما الاستخباراتية على الأراضي الليبية، وأساطيلهما في البحر الأبيض المتوسط. أما تونس والجزائر فتتحدثان عن طرق مبهمة لمحاربة الإرهاب في ليبيا، يعتبر المراقبون أنها مجرد صدى للصيغ غير البريئة التي تتبناها كل من واشنطن وباريس، ويبقى البلدان الحدوديان لليبيا: تونس والجزائر، أكبر متضررين مما يحدث".

أما التعلل بأن طائرات الاستطلاع ستصبح ملكنا بعد مدة من الزمن، فهذا الأمر غريب! فقد كان الأولى أن ترسم الدولة سياسة تصنيع عسكرية وأن تكوّن صناعة قوية ومتنوعة على أن تكون صناعة حربية رائدة ومتطورة في مجال التنمية الصناعية. فسيادة الدولة لا يمكن المحافظة عليها ما دمنا نعتمد على التكنولوجيا العسكرية من الدول الغربية الاستعمارية التي يعلم القاصي والداني أساليب هذه الدول في السيطرة على بلاد المسلمين وطرق التحكم في رقابنا.

وفي الختام، إن التوقف عن الاعتماد على الغرب في اقتناء الأسلحة وصناعتها من المسائل السيادية التي لن يجرؤ عليها سوى خليفة المسلمين في دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة القادمة قريبا بإذن الله، كما فعل رسول الله ﷺ، حين أرسل إلى جرش باليمن من يتعلم صناعة السلاح ليصنعه في المدينة ولم يشتر السلاح من الروم والفرس الأعداء ■

# اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة اعتراف بالعجز عن حماية المرأة وحفظ كرامتها!

بقلم: براءة مناصرة

يحتفل العالم في الخامس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وليس هناك جديد في احتفال هذا العام عن الأعوام السابقة، إلا الإحصائيات التي تتحدث عن ارتفاع معدلات العنف الذي تتعرض له النساء حول العالم، فحسب الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة لهذا العام، فإن أكثر من ٧٠٪ من النساء يعانين من العنف في حياتهن، أي أن واحدة من كل ثلاث نساء في العالم يتعرضن لنوع من أنواع العنف (جسدي، جنسي، نفسي)، وأن امرأة من اثنتين مقتولتين، ماتت على يد قريب. هذا عدا عن المشاكل الأخرى التي تعاني منها النساء كالأمية والفقر والتمييز وانعدام الأمن والمعاناة في ظل الصراعات والحروب التي تشعلها الدول الاستعمارية وغيرها من المشاكل التي لو أردنا الحديث عنها لما وسعنا المقام.

وليس هناك جديد هذا العام إلا مزيد من الاعتراف من قبل الساسة والمنظمات بالفشل في القضاء على العنف ضد المرأة وتأمين الحياة الكريمة لها، ومن ذلك تصريحات الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديركا موغريني بمناسبة "اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة" حيث قالت: "في كل مرة نحيي اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، نعترف بفشل مجتمعاتنا. إن النساء والفتيات مستهدفات في المنزل، وفي المجموعات التي ينتمين إليها، أو في مكان العمل، في جميع أنحاء العالم. ولا يعتبر اتحادنا الأوروبي استثناء، بل على العكس، إذ نحن نشهد اتجاها مقلقا يتعارض مع الإنجازات التي كنا نعتبرها محتومة الحدوث".

عشرات السنوات وهم ينادون بتحرير المرأة ومساواتها مع الرجل، ويدعون سعيهم للقضاء على العنف ضدها وتوفير حياة كريمة لها، ولكنهم حتى الآن لم ينجحوا في ذلك، حتى إنهم لم يسنوا أي قانون رادع في هذا المجال، وكل ما فعلوه خلال هذه السنوات هو نشر الثقافة الرأسمالية، ومحاولة فرض نظرتهم الخاطئة للمرأة ولمشاكلها على دول العالم، ساعين لتعميم المشاكل التي تعانيها المرأة عندهم على باقي المناطق، ولا سيما بلاد المسلمين، محاولين إشاعة الفساد والفجور فيها، وإظهار الإسلام بأنه ظالم للمرأة، متخذين من التضليل وشيطنة الأفكار الإسلامية كالزواج المبكر سبيلاً لذلك. مستخدمين في ذلك أدوات مختلفة كالإعلام ومناهج التعليم والقوانين التي تسنها الأنظمة في بلاد المسلمين، وكذلك عن طريق الجمعيات والمؤسسات وغير ذلك من الوسائل.

باختصار كل ما فعلوه هو أنهم أوجدوا مشكلة للمرأة ووضعوا لها حلولاً خاطئة، ومن ثم حاكموا معتقدات الآخرين بناء عليها!

لقد استغلت الرأسمالية المرأة وامتهنت إنسانيتها وكرامتها، تماما كما كانت أوروبا في العصور الوسطى، والتي ادعت أنها جاءت لتحررها من عصور الجهل والتخلف التي كانت تحياها فيها، ولكنهم هذه المرة فعلوا ذلك بحجة واهية وشعارات مضللة هي تحررها ومساواتها بالرجل؛ ففي العصور الوسطى كانوا ينظرون للمرأة على أنها سلعة مملوكة للرجل، له أن يتصرف بها كيف شاء، يملكها أبوها ثم زوجها ثم بنوها، يتصرف بها كل واحد منهم كما يتصرف بحيوانه أو متاعه أو تجارته!

والرأسمالية اليوم تعتبر المرأة جزءاً مادياً نفعياً في حضارتها، لا يُنظر إليها إلا كسلعة تجارية، أو موضع لإشباع شهوة، فحولت المرأة إلى سلعة تُعرض في المنتديات والملاهي والمقاهي وحتى المحلات التجارية، وأصبحت المرأة عندهم تقيَّم بمقدار إرضائها للزبائن وقدرتها على إغرائهم، حتى إنهم باتوا يشترطون حسن المظهر والجمال في أية وظيفة شاغرة للمرأة متجاهلين أن للمرأة قيمة إنسانية بغض النظر عن مظهرها، كما أنهم نظروا إليها نظرة اقتصادية جشعة وأوهموها أنه يجب عليها أن تجاري الرجل وتساويه في كل شيء، وأن عليها أن تعمل لتنعتق من سلطته مادياً ومعنوياً، فأرهقوها وحملوها ما لا تطيق، فلم تعد قادرة على التوفيق بين بيتها وعملها.

وقد نتج عن هذه النظرة السقيمة للمرأة الكثير من المشاكل في المجتمعات الغربية، حيث انتشر الفحش والفجور وغابت العفة والطهارة عن المجتمع، وأصبحت الإحصائيات تتحدث عن عشرات حالات الاغتصاب والزنا والخيانة الزوجية في الدقيقة الواحدة، وظهر التفكك الأسري، وارتفعت معدلات العنف الذي تتعرض له النساء وغيرها من المشاكل... فما دامت الرأسمالية قد فشلت في تحقيق السعادة لأهلها، فكيف تحققها لغيرهم؟! وكيف لنا نحن المسلمين أن نبحث عن حلول لمشاكلنا في نظام وضعي، وعندنا نظام رباني من لدن خبير عليم؟!

إن في الإسلام علاجاً لكل المشاكل، وأحكامه كفيلة بتحقيق السعادة والحياة الكريمة للإنسان رجلاً كان أم امرأة، وقد ضمن الإسلام حفظ كرامة المرأة وإعزازها من خلال التشريع، فجعل أساس النظرة إلى المرأة على أنها أم وربة بيت وعرض يجب أن يصان، وكفل لها العيش الكريم زوجةً وأماً وبنتاً وأختاً، وجعل الحفاظ عليها والدفاع عنها من أشرف الأعمال «مَنْ قُتِلَ دُونَ عِرْضِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»، وجعلها شقيقة الرجل وساوى بينهما في التكاليف الشرعية، على خلاف المبادئ الوضعية التي امتهنت المرأة وجعلتها سلعة تباع وتشترى وتورث كما المتاع. قال ﷺ: «مَا أَكْرَمَهُنَّ إِلاَّ كَرِيمٌ وَمَا أَهَانَهُنَّ إِلاَّ لَئِيمٌ». وفوق ذلك حصر الإسلام علاقة الذكورة والأنوثة بين الرجل والمرأة في الزواج فقط، وحرم كل علاقة غيرها، بل حرم كل ما يتعلق بهذه الصلة بينهما؛ فحرم الخلوة وحرم النظر إلى غير الزوجة بشهوة، وحرم النظر إلى العورات وأمر بغض البصر وأمر بالستر، وجعل الأصل فصل الرجال عن النساء في مجتمع المسلمين.

وضمنه أيضاً من خلال التنفيذ من قبل دولة تطبق هذه الأحكام في واقع الحياة، وتعاقب كل من يخالفها، وتاريخ المسلمين شاهد على ذلك.

إن معاناة المرأة وشقاءها، بل معاناة الإنسانية جمعاء، لن تنتهي إلا بالتخلص من النظام الرأسمالي، وتطبيق أحكام الإسلام بدلاً منه في ظل دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي نسأل الله أن يكون قيامها قريباً ■

## أهل بنغلاديش يتظاهرون نصرة لمسلمي الروهينجا، ونظام حسينة يسلمهم لأعدائهم

متظاهرون في بنغلاديش يطالبون بوقف المجازر بحق مسلمي ميانمار (القدس العربي)

الراية: في حين يتظاهر أهل بنغلاديش كما هو مبين في الصورة، مطالبين بوقف المجازر التي يرتكبها البوذيون عبدة الحجر في ميانمار (بورما) بحق مسلمي الروهينجا، مجسدين بذلك مظهرا من مظاهر الأخوة الإسلامية، فإن حكومة حسينة المجرمة تُسْلِمُهم لأعدائهم ليوغلوا أكثر في دمائهم، حيث منعت يوم الجمعة الماضي لاجئي الروهينجا، والذين كانوا محشورين في سبعة زوارق خشبية، من الوصول إلى بنغلاديش، حسب إفادة نافيور رحمن مسؤول خفر السواحل المحلية، وأنه كان من بينهم ٦١ امرأة و٣٦ طفلا، مضيفا أنهم كلهم كانوا من الروهينجا الفارين من المجازر التي ترتكبها حكومة ميانمار بحقهم. وقد عززت بنغلاديش بشكل كبير التدابير الأمنية على طول حدودها مع ميانمار ونشرت المئات من القوات للقيام بدوريات في المنطقة في محاولة لإبعاد موجات اللاجئين الروهينجا المسلمين، الذين يفرون من العنف والاضطهاد المستمر ضدهم في بلادهم.

## العالم كله بات ساحات حروب، وقاعات مؤامرات ضد الإسلام والمسلمين

قمة الفرنكوفونية تدعو إلى مزيد من التعاون ضد (الإرهاب)

اختتم رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في انتاناناريفو الأحد قمة الفرنكوفونية السادسة عشرة داعين خصوصا إلى مزيد من تنسيق الجهود لمكافحة (الإرهاب). وقالت ميشيل جان الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية في مؤتمر صحافي ختامي إن الدول الفرنكوفونية "تدفع ثمنا باهظا في مواجهة تهديد (الإرهاب). لا بد من تنسيق أكبر (باستخدام) خبراتنا ووسائلنا واستخباراتنا". وأوردت جان أن الأعضاء في المنظمة باتوا ٨٤ دولة وحكومة، علما أن بينهم ٢٦ مراقبا وأربعة أعضاء مشاركين. (أورينت)